مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٣٣ — السنة الحادية عشرة

ذو القعدة ١٤٠٧هـ ـ ربيع الثاني ١٤٠٨هـ — تموز ـ كانون الأول ١٩٨٧

البنية المقطعية في اللغة العربية

الدكتور عصام ابو سليم
دائرة اللغة الانجليزية
جامعة اليرموك
اربد ـ الاردن

١ ـ المقدمة :

ينطلق هذا البحث من أهمية المقطع في الدراسات اللغوية ، لا في مجال تعيين النبرة في كلمات اللغة حسب ، بل في مجال العروض وتقطيع الابيات الشعرية الى تفعيلات مكونة من مقاطع ذات أشكال مختلفة أيضاً ، علاوة على أهميته في تفسير بعض القواعد الصوتية ، مثل قاعدة إدخال الصوائت أو الصوامت في سياقات معينة ، أو قاعدة توزيع سمة التفخيم في الكلمات التي تحتوي على صوامت مفخمة .

فمن المعروف ان النبرة في اللغة بشكل عام هي احدى سمات المقطع بصفته وحدة بنيوية مكونة من صائت وصامت أو أكثر(١)، وليس كما يعتقد البعض من أنها سمة خاصة بالصوائت او اصوات العلة. فالمقاطع التي تتكون منها الكلمة إما أن تكون منبورة أو غير منبورة، أو بشكل أدق فان كل مقطع في الكلمة يلفظ بنبرة نسبية تتفاوت شدتها طردياً مع موقع المقطع في الكلمة وتركيبه الصوتي. ففي كلمة **كَتَبَ** المؤلفة من ثلاثة مقاطع متشابهة من حيث تركيبها يتم تعيين النبرة الاساسية على المقطع الاول نظراً لموقعه في الكلمة، اما في كلمة **كَتَبْتُ** فيتم تعيين النبرة الأساسية على المقطع الثاني وذلك لأنه أقوى أو أثقل من المقاطع الاخرى في الكلمة من حيث تركيبه الصوتي، فالمقطعان الاول والاخير يتألف كل منهما من

صامت واحد يتبعه صائت قصير ، في حين ان المقطع الثاني يتألف من صامت واحد في مقدمته يتبعه صائت قصير ثم صامت آخر في نهايته ، وهكذا . ويتم تعيين النبرة في اللغة بوساطة قواعد تشير بالدرجة الاولى الى نوعية المقاطع التي تتكون منها الكلمة من حيث تركيبها الصوتي ، اي من حيث عدد الصوامت وطول الصائت التي يتكون منها كل مقطع ، وفي حالة تشابه المقاطع من حيث تركيبها تتم الاشارة الى مكان وقوع المقطع المنبور بالنسبة الى المقاطع الاخرى في الكلمة نفسها .

ويعد المقطع حجر الاساس في علم العروض ، اذ يتم كما هو معروف تقطيع الابيات الشعرية أولاً إلى مقاطع ، ويتم التمييز هنا ما بين المقاطع القصيرة والمقاطع الطويلة ، ومن ثم يتم تجميع هذه المقاطع بناء على أسس إيقاعية معينة في وحدات اكبر تسمى « تفعيلات » ، مثل مفاعلتن او فعولن ، الخ ، واخيراً تشكل هذه التفعيلات ما يسمى بـ « البحر » ، مثل البحر الوافر او الطويل وغيرهما ، بناء على أسس معينة أيضاً .

والاشارة الى المقطع ، كوحدة بنيوية ، ضرورية لتفسير بعض القواعد الصوتية في اللغة بشكل عام وفي اللغة العربية بشكل خاص . فعلى سبيل المثال ، يتم تكوين صيغة الامر في الافعال الثلاثية التي تبتدىء بصوت غير الهمزة باستعمال النمط التالي : الصامت الاول ـــ الصامت الثاني ـــ صائت قصير (فتحة (َ) ، كسرة (ِ) ، أو ضمة (ُ) ـــ الصامت الثالث . وعلى ضوء ذلك ، نجد ان صيغة الامر في حالة الافعال **لَعِبَ** ، **كَسَرَ** ، **وكَتَبَ** هي **لْعَبْ** ، **كْسِرْ** ، **وكْتُبْ** . ولكن نظراً لان الكلمات في اللغة العربية لا تبدأ بساكن ، او بكلمات اخرى ، لا تبتدىء بصامتين ليس بينهما صائت ، فان هذا الوضع يتم تجنبه بوساطة قاعدة يتم بموجبها ادخال الصائت القصير (ِ) أو الكسرة قبل الصامت الاول . ونظراً لان الكلمات في اللغة العربية لا تبتدىء بصائت ، تقوم قاعدة اخرى بادخال الهمزة قبل الصائت الذي ادخلته القاعدة الاولى . وعلى ضوء ذلك ، يتم تحويل الصيغ الوسطى **لْعَبْ** ، **كْسِرْ** ، **وكْتُبْ** الى **اِلْعَبْ** ، **اِكْسِرْ** ، **واكْتُبْ** ، على التوالي(٢) .

أشرنا في الفقرة السابقة الى بداية الكلمة كباعث على انطباق بعض القواعد الصوتية التي تقوم بضبط البنية الصوتية للكلمات في اللغة العربية ، وهذا ما هو مألوف لدى كثير من اللغويين العرب . والأصح هنا أن نشير الى بداية المقطع ونقول إن قاعدة ادخال الصائت (ـِ) يتم تطبيقها لان المقاطع في اللغة العربية لا يمكن أن تبتدىء بصامتين ، وان قاعدة ادخال الهمزة يتم تطبيقها لان المقاطع في اللغة العربية لا تبتدىء بصائت .

وللمقطع أهمية كبيرة في تفسير قاعدة توزيع التفخيم في الكلمات التي تحتوي على أصوات مفخمة مثل (ص) ، (ط) ، (ظ) ، الخ . فمن المعروف أن الاصوات المفخمة تؤثر في الاصوات المجاورة ، سواء كانت صوائت ام صوامت ، بحيث تجعلها مفخمة ، كما في الكلمات **فَصْلْ** ، **طابِعْ** ، **مَطارْ** ، وغيرها . القاعدة هنا هي ان الصوت المفخم مثل (ص) أو (ط) يؤدي الى اضافة سمة التفخيم على الاصوات المجاورة التي تشترك معه بنفس المقطع . ففي كلمة **فَصْلْ** المكونة من مقطع واحد نلاحظ ان جميع الاصوات تصبح مفخمة بسبب وجود الصامت المفخم (ص) في ذلك المقطع . اما في كلمة **طابِعْ** فنلاحظ ان الصائت (ا) في المقطع الاول (طا) يصبح مفخماً بسبب اشتراكه مع الصامت المفخم (ط) في مقطع واحد ، اما المقطع الثاني (بِعْ) فلا يشمله التفخيم وذلك لعدم احتوائه على صامت مفخم ولعدم اشتراك الاصوات المكونة له مع صامت مفخم في نفس المقطع . وفي كلمة **مَطارْ** نلاحظ ان الصائت (ا) والصامت الختامي (ر) يصبحان مفخمين بسبب اشتراكهما مع الصامت (ط) في المقطع الثاني من الكلمة ، في حين أن المقطع الاول (مَـ) يبقى بلا تفخيم . مثل هذه القاعدة يصعب تفسيرها اذا لم تتم الاشارة لتلك البنية الوسطى التي تتكون منها الكلمات وهي المقطع ، اذ كما لاحظنا لا تنتشر سمة التفخيم على مستوى الصوت او الكلمة . وعلى ضوء ذلك ، فان سمة التفخيم على المستوى الصوتي هي سمة خاصة بالمقطع لا بالصوت أو بالكلمة .

يلاحظ من هذه المقدمة السريعة بأن للمقطع دوراً هاماً في وصف البنية الصوتية للغة ، وبأن وصف كثير من القواعد الصوتية يعتمد على فهمنا للمقطع وللدور

الذي يؤديه . ومن هذا المنطلق آثرت أن أخصص هذا البحث لدراسة البنية المقطعية في اللغة العربية . وفي الجزء الثاني ستتم مناقشة انواع المقاطع الموجودة في اللغة العربية وتوزيعها على مستوى الكلمة ، أي مكان وجود هذه المقاطع في الكلمة ، أولها أو وسطها أو آخرها ، والقيود المفروضة على ذلك بالنسبة لبعض انواع المقاطع . وفي الجزء الثالث سنناقش البنية الداخلية للمقطع في اللغة العربية بالنسبة لعدد الصوامت الموجودة في اوله وفي آخره ، وبالنسبة لطول الصائت الذي يقطع في منتصفه أو قصره ، وسوف نورد بعض الادلة التي تسوغ التقسيم الداخلي للمقطع الذي نتبناه في هذا البحث . وسوف نخصص الجزء الرابع والاخير لقواعد التقطيع في اللغة العربية ، أي القواعد التي يتم بموجبها تعيين حدود المقاطع في الكلمة ، والترتيب الذي يجب ان يتم تطبيق هذه القواعد بموجبه من أجل التوصل الى النتيجة المطلوبة .

٢ ــ أنواع المقاطع وتوزيعها في اللغة العربية[٣] :

تشتمل اللغة العربية على ستة انواع من المقاطع من حيث تركيبها ، أي الاصوات المكونة لها ، وهي : صع ، صعع ، صعص ، صععص ، صعصص ، صععصص (حيث تستعمل الرموز (ص) و (ع) على النحو التالي :

ص = صامت او صوت صحيح ، ع = صائت او صوت علة ، صص = صامتان قصيران او صامت طويل مساوٍ لصامتين قصيرين متشابهين ، عع = صائت طويل) ، [٥] .

أ ــ صع ، كما في الامثلة التالية : المقطع الاول في كلمة **كَتَبَ** ، المقطع الثاني في كلمة **لَعِبَ** ، والمقطع الاخير في كلمة **وَصَلَ** ، وجميع هذه الكلمات وما شابهها تحتوي على مقاطع من هذا النوع فقط .

يعد هذا المقطع الذي يتكون من صامت قصير يتبعه صائت قصير الاكثر انتشاراً في اللغة ، وهو موجود في جميع لغات العالم . ولا توجد أية قيود على توزيع هذا المقطع في اللغة العربية ، فهو يوجد بحرّية في بداية الكلمة وفي

منتصفها وفي آخرها . كما لا توجد اية قيود على نوعية الصوامت والصوائت التي يتألف منها ، فأي صامت في اللغة يمكن أن يحتل اوله وأي صائت يمكن ان يحتل آخره .

ب ــ ص ع ع ، كما في الامثلة التالية : المقطع الاول في كلمة **قاموس** ، المقطع الثاني في كلمة **كبيرة** ، والمقطع الاخير في **ذهبوا** .

هذا المقطع ايضاً من المقاطع الواسعة الانتشار في اللغة . ولا توجد اية قيود تذكر على توزيعه في اللغة العربية الفصحى ، حيث إنه يوجد في بداية الكلمة وفي وسطها وفي آخرها . كما لا توجد أية قيود على نوعية الصوامت التي تحتل أوله وآخره على التوالي . والفرق بين هذا المقطع والمقطع السابق يتعلق فقط في طول الصائت ، فالصائت هنا طويل في حين انه قصير في المقطع السابق . الا ان هذين المقطعين يشتركان في سمة تميزهما عن بقية المقاطع الاخرى ، وهي ان هذين المقطعين مفتوحان ، أي ان الصائت فيهما لا يتبعه أي صامت ، في حين ان بقية المقاطع الاخرى تنتهي بصامت او صامتين .

ج ــ ص ع ص ، كما في الامثلة التالية : المقطع الاول في كلمة **مَكْتوبٌ** ، المقطع الثاني في كلمة **دَرَسْتِ** ، والمقطعان الاول والاخير في كلمة **مَصْنَعْ** .

هذا المقطع ايضاً من المقاطع الواسعة الانتشار في اللغة ، تماماً مثل المقطعين الاولين ، ولا توجد أية قيود على توزيعه في كلمات اللغة العربية ، اذ انه يوجد في بداية الكلمة ووسطها وآخرها ، كما لا توجد أية قيود على نوعية الاصوات التي تحتل أوله ووسطه وآخره .

هذه المقاطع الثلاثة يمكن اعتبارها المقاطع الاساسية في اللغة ، فعلاوة على امكانية وجودها في بداية ووسط ونهاية الكلمات بحرّية ، فهي توجد بحرّية أيضاً في جميع أحجام الكلمات من حيث عدد المقاطع المكونة لها ، فهي موجودة في الكلمات الأحادية المقطع ، والكلمات الثنائية المقطع ، وفي بقية الاحجام حتى العشارية المقطع مثل « فسيتقاسمونهما » ، وهو الحد

الاعلى لحجم الكلمة في اللغة العربية من حيث عدد المقاطع المكونة لها . وهذه الخاصية ليست متوافرة في الكلمات الاخرى ، كما هو موضح ادناه .

د ـــ ص ع ع ص ، كما في الامثلة التالية : المقطع الاول في كلمة **شابّات** ، المقطع الثاني في كلمة **مضادّة** ، والمقطع الاخير في كلمة **باذنجانْ** .

هذا المقطع ، كما تبينه الامثلة السابقة ، يمكن وجوده في بداية الكلمة ووسطها واخرها ، ولكن هناك بعض القيود على توزيعه ، اذ إن هذا المقطع اكثر تكرارا في نهاية الكلمة الساكنة الآخر منه في بدايتها أو وسطها بغض النظر عن حجم الكلمة . وعلاوة على ذلك ، فان هذا المقطع ليس موجوداً في بداية الكلمات المكونة من سبعة مقاطع أو أكثر ، ولا يوجد في وسط الكلمات المكونة من ثمانية مقاطع أو أكثر ، ولا يوجد مطلقاً في الكلمات المكونة من اكثر من ثمانية مقاطع . وفي الكلمات المكونة من ثمانية مقاطع لا يوجد هذا المقطع الا في نهاية الكلمة .

هـ ـــ ص ع ص ص ، كما في الامثلة التالية : الكلمة الاحادية المقطع **ذِئْبْ** ، المقطع الثاني في كلمة **دُوَيْبَّة*** (تصغير **دابّة**) ، [٢ ، ص ١٥] ، والمقطع الاخير في كلمة **الفِرْدَوْسْ** .

وكما في حالة المقطع السابق ، فان هناك قيوداً على توزيعه . فهذا المقطع لا يوجد مطلقاً في بداية الكلمة مهما كان حجمها ، لذلك نجده فقط في نهاية الكلمات المكونة من مقطعين . أما في الكلمات الثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية المقطع فإن تكراره أكثر في نهاية الكلمة منه في وسطها ، وفي الكلمات السباعية والثمانية المقطع فانه يقع فقط في نهاية الكلمة . ولا يوجد هذا المقطع على الاطلاق في أي موقع من الكلمة في الكلمات الاطول . وبشكل عام ، يمكن القول إن هذا المقطع يتكرر وقوعه في آخر الكلمة أكثر منه في وسطها في الكلمات القصيرة ، ولا يقع على الاطلاق في الكلمات الطويلة المكونة من تسعة أو عشرة مقاطع . هذه النتيجة المستندة إلى إحصاءات دقيقة للبنية المقطعية لجميع الكلمات

---

* جاء في اللسان (مادّة دبب) : وتصغير الدابّة دُوَيْبَّة ، الياء ساكنة وفيها إشمام من الكسر ، وكذلك ياء التصغير إذا جاء بعدها حرف مثقّل في كل شيء (المحرر) .

الموجودة في معجم اللغة العربية المعاصرة والتي يزيد عددها على (٤٥) الف كلمة تنفي الاعتقاد السائد من ان هذا المقطع يقع فقط في نهاية الكلمة .

وعلاوة على ذلك ، فهناك قيود اخرى على نوعية الصوامت التي يمكن لها ان تحتل مكان الصامتين الاخيرين في هذا المقطع ، خاصة عندما يكون هذان الصامتان مختلفين . فمثلاً ، لا توجد كلمات في اللغة العربية يكون فيها الصامتان الاخيران في هذا المقطع سلسين ، أي (ل) و (ر) مهما يكن ترتيبهما . كما لا توجد حالات يكون فيها هذان الصامتان اصواتاً احتكاكية حلقية ، أي (ع) و (ح) ، مهما كان ترتيبهما ايضاً ، او اصواتاً احتكاكية لثوية او غارية لثوية مثل (س) و (ش) ، او اصواتاً وقفية قريبة من حيث مكان النطق مثل (ك) و (ق) .

و — ص ع ع ص ص ، كما في الامثلة التالية : **خاصّ** ، **مبارّ** ، **متحابّ** ، **مارّ** .

هذا المقطع اقل المقاطع شيوعاً في اللغة العربية ، اذ إن هناك قيوداً على توزيعه وعلى أنواع الصوامت التي يمكن لها ان تحتل مكان الصامتين الختاميين فيه اكثر من تلك المفروضة على المقاطع الأخرى . فمن حيث التوزيع ، يوجد هذا المقطع فقط في نهاية الكلمة في الكلمات الأحادية ، والثنائية ، والثلاثية ، والرباعية المقطع فقط ، ولا يوجد في الكلمات الأطول على الاطلاق . وكما تبينه الامثلة المذكورة أعلاه ، فان هذا المقطع يستعمل فقط في حالة السكون على الصامتين الاخيرين . اما اذا كان الصامت الاخير متبوعاً بلاحقة اعرابية فان هذا المقطع لا يتم استعماله ، اذ يتم عندها فصل الصامتين الاخيرين بحيث يصبح الاول جزءاً من المقطع قبل الاخير والثاني جزءاً من المقطع الاخير ، كما في كلمة **خاصٌّ** ، حيث يكون المقطع الاول (خاصْ) من نوع ص ع ع ص والثاني (صٌّ) من نوع ص ع ص . أما الصوامت الختامية في هذا المقطع فيجب ان تكون متماثلة ، او بكلمات اخرى ، لا توجد كلمات في اللغة العربية يكون فيها الصامتان الختاميان في هذا المقطع مختلفين .

هذه اللمحة الموجزة عن توزيع المقاطع الستة في الكلمات ذات الاحجام المختلفة من حيث عدد المقاطع المكونة لها وعن طبيعة الاصوات التي يمكن لها ان تحتل مكان الصوامت في المقاطع الستة المذكورة اعلاه ، تبين لنا ان المقاطع الثلاثة الاولى يمكن اعتبارها المقاطع الاساسية في اللغة العربية نظراً لتكرار وقوعها بحرّية في بداية الكلمة ووسطها ونهايتها مهما يكن حجمها ، وان المقاطع الثلاثة الاخيرة يمكن اعتبارها مقاطع ثانوية نظراً للقيود المفروضة على توزيعها وعلى الاصوات التي يمكن لها ان تحتل أمكنة الصوامت الختامية فيها ، خاصة في حالة المقطعين الاخيرين . هذه النتيجة تدعمها فكرة تكرار المقاطع في اللغة ، فالمقاطع الثلاثة الاولى اكثر تكراراً من المقاطع الثلاثة الاخيرة في كلمات اللغة العربية .

٣ ــ **البنية الداخلية للمقطع :**

تبين لنا أنواع المقاطع الستة الموجودة في اللغة العربية أنَّ المقطع مهما يكن نوعه يجب أن يبتدىء بصامت واحد . أي انه لا توجد كلمات او مقاطع في اللغة العربية تبتدىء بصائت او باكثر من صامت . وهذا يعني ان الصامت الاستهلالي هو جزء أساسي من أجزاء المقطع . هذا الصامت يتبعه مباشرة الجزء الاساسي الآخر في المقطع وهو الصائت ، الذي قد يكون قصيراً كما في الانواع الاول والثالث والخامس ، او طويلاً كما في الانواع الاخرى . بعد هذا الصائت يأتي الجزء الختامي من المقطع الذي يتكون من صامت واحد كما في النوعين الثالث والرابع ، او من صامتين كما في النوع الخامس ، او من صامت طويل كما في النوعين الخامس والسادس او من لا شيء كما في النوعين الاول والثاني . وبما ان هذا الجزء من المقطع قد يكون فارغاً كما في الحالة الاخيرة المذكورة في الجملة السابقة ، فان وجوده يعد ثانوياً . وعلى ضوء ذلك ، يمكن توضيح البنية التركيبية للمقطع في اللغة العربية على النحو التالي ، حيث يستعمل الرمز (م) للاشارة الى المقطع ، والرمز (أ) للاشارة الى الجزء الاستهلالي من المقطع ، و (ن) للاشارة الى نواة المقطع التي يحتلها الصائت ، و (خ) للاشارة الى الجزء الختامي ، وتستعمل الاقواس للاشارة الى الاجزاء الثانوية :

١ —

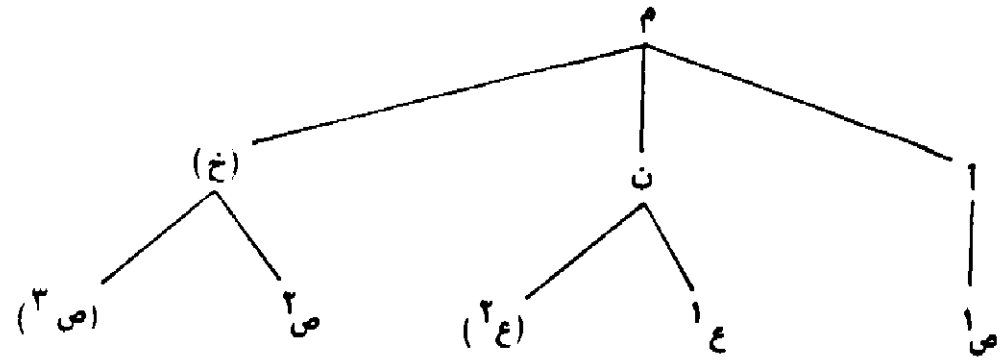

كما ذكرنا سابقاً ، فان الصامتين الختاميين في المقطع ص ع ع ص ص يجب ان يحتلّها صامت طويل ، وهو يعني صامتين قصيرين متشابهين . لذلك لا بد من اضافة شرط على بنية المقطع في (١) مفاده ان الصامتين الختاميين يجب ان يكونا متشابهين اذا كان الصائت طويلاً . هذا الشرط يمكن صياغته على النحو التالي :

٢ — عند وجود كل من ع٢ و ص٢ و ص٣ ، فان ص٢ = ص٣ .

اي اذا كانت الاجزاء الثانوية جميعها في المقطع ممتلئة ، فان الجزء الختامي من المقطع يجب أن يحتله صامت طويل .

هذه الاجزاء الثلاثة التي يتكون منها المقطع ليست بنفس الاهمية بالنسبة للكثير من القواعد الصوتية ولقواعد العروض . فلو اخذنا قواعد تعيين النبرة ، على سبيل المثال ، لوجدنا انها تميز بين المقاطع الخفيفة والثقيلة ، اذ ان المقاطع الثقيلة تجذب النبرة الى جانبها ، في حين ان المقاطع الخفيفة لا تجذب النبرة الا في حالة عدم وجود مقاطع ثقيلة . ونظراً لان جميع انواع المقاطع تبتدىء بصامت واحد لا أكثر ولا أقل ، فان هذا الصامت لا يمكن استعماله للتمييز بين المقاطع الخفيفة والثقيلة ، إذ إن جميع المقاطع متشابهة بهذا الخصوص . ولكن لان المقاطع تختلف في طول الصائت الموجود في النواة وفي عدد الصوامت التي تلي الصائت ، فان التمييز بين المقاطع الخفيفة والثقيلة يعتمد بالدرجة الاولى على تركيب النواة والجزء

الختامي من المقطع . وعلى ضوء ذلك ، فان المقطع الاول (ص ع) يعدّ مقطعاً خفيفاً وذلك لانه يحتوي على صائت قصير في النواة ، في حين ان المقطعين (ص ع ع) و (ص ع ص) يعدان أثقل من الاول ، وذلك لان المقطع (ص ع ع) يحتوي على صائت طويل في النواة ، ولان المقطع (ص ع ص) يحتوي على صائت قصير في النواة يتبعه صامت قصير في الجزء الختامي . وتعد المقاطع المتبقية اكثر ثقلاً وذلك لان المقطع (ص ع ع ص) يحتوي على صائت طويل في النواة يتبعه صامت في الجزء الختامي ، والمقطع (ص ع ص ص) يحتوي على صائت قصير في النواة يتبعه صامتان قصيران ، او صامت طويل في الجزء الختامي . ويعد المقطع (ص ع ع ص ص) الاثقل ، وذلك لانه يحتوي على صائت طويل في النواة يتبعه صامت طويل في الجزء الختامي من المقطع . اذن يتم تحديد ثقل المقطع بناء على طول الصائت في النواة وعلى عدد الصوامت في الجزء الختامي من المقطع . وبناء عليه ، يمكن القول بان المقطع يتكون من جزئين ، الجزء الاول وهو الجزء الاستهلالي الذي يتكون من الصامت الذي يقع في بداية المقطع ، والجزء الثاني الذي يشمل النواة والجزء الختامي من المقطع . وسوف اطلق على الجزء الثاني اسم « القافية » ، وساستعمل الرمز (ق) للاشارة اليه . وعلى ضوء ذلك ، فان البنية الداخلية للمقطع سيتم تعديلها بحيث تصبح كالتالي ، مع الابقاء على الشرط المذكور في (٢) اعلاه :

— ٣

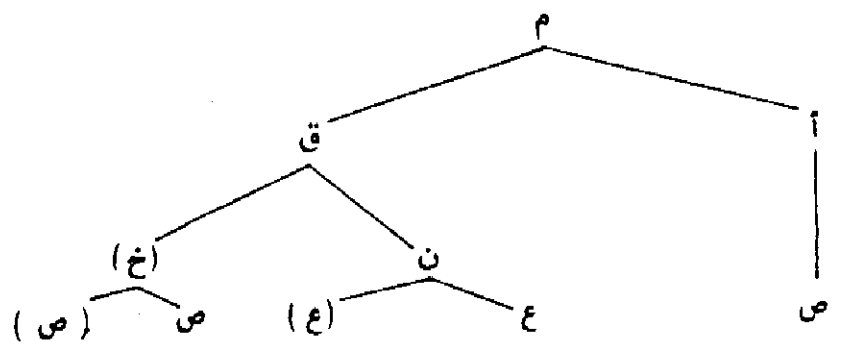

هذه البنية المقطعية تدعمها قواعد تعيين النبرة في اللغة العربية ، وقواعد العروض وتقطيع الشعر الى بحور وتفعيلات ، ومراعاة القافية في نظم الشعر أيضاً . فمن المعروف ان التمييز بين المقاطع الطويلة والقصيرة عند تقطيع الشعر الى تفعيلات يعتمد بالدرجة الاولى على بنية القوافي في المقاطع التي يتكون منها بيت الشعر ، اذ ان الجزء الاستهلالي في المقطع لا يؤخذ بعين الاعتبار . فلو أخذنا بيت الشعر التالي على سبيل المثال ، [٦] ، ص ٧٣ :

لنا غَنَمٌ ، نُسَوِّقها ، غِزارٌ　　كأنَّ قُرونَ جِلَّتِها عِصِيُّ

لوجدنا ان تقطيعه يكون على النحو التالي :

لَ نا غَـ نَ مٌ نُـ سَوْ وِ قُـ ها غِـ زا رٌ　　كَـأنْ نَ قُـر و نَ جِلْـلَ تِـ ها عِ صِيْ يو

ب—ب ب—ب—ب ب—ب——　　ب—ب ب—ب—ب ب—ب——

فالتمييز هنا يتم بين المقطع القصير (ب) والمقطع الطويل (—) ، وهذا يعتمد بدوره كما هو مذكور أعلاه على بنية القافية في كل مقطع ، فاذا كانت القافية تشتمل على صائت قصير ، فان المقطع يكون قصيراً (او خفيفاً) ويرمز له بالرمز (ب) ، اما اذا كانت القافية تشتمل على صائت طويل او صائت قصير يتبعه صامت أو أكثر ، فان المقطع يكون طويلاً (او ثقيلاً) ويرمز له بالرمز (—) . وبكلمات أخرى ، فان الصائت والصامت او الصامتين اللذين يأتيان بعده (ان كانا موجودين) تشكل وحدة واحدة بالنسبة لقواعد التقطيع ، وهذا ما يبرر استعمال البنية المعدلة للمقطع في (٣) أعلاه .

ومن ناحية أخرى ، فان مراعاة القافية في نظم الشعر يعتمد بالدرجة الاولى على بنية القافية في المقطع الاخير من كل بيت شعر ، أي ان قافية المقطع الاخير في كل بيت يجب أن تشتمل على صائت له نفس الطول ، واذا كان هذا الصائت متبوعاً بصامت أو أكثر ، فيجب أن تكون الصوامت

متشابهة من حيث العدد والطول أو القصر . وبكلمات أخرى ، يجب ان يكون لقافية المقطع الاخير في كل بيت نفس البنية ، كما توضحه لنا ابيات الشعر التالية للمتنبي ، [٧] ، ص ١٤٦ :

فلما أنخنا ركزنا الرمـــا ... حَ فوق مكارمنـــا والعُـــلا
وبِتْنا نقبِّل .... أسيـــافنـــا ... ونمسحهـــا من دمـــاء العدا
لتعلمَ مصرُ ومَـــن بالعـــراق ... ومَـــن بالعواصـــم أني الفتى
وأني وفَيْتُ وأنـــي أبَيْـــتُ ... وأنـــي عَتَوْتُ على مَن عَتا
وما كلُّ مَن قال قولاً وَفَى ... ولا كلُّ مَن سِيمَ خَسْفاً أبى

حيث نلاحظ ان قافية المقطع الاخير في كل بيت تشتمل على الصائت الطويل (ا) .

ومن الممكن ان تنتهي القافية بساكن ، كما في الابيات التالية للشاعر القروي ، [٧] ، ص ١٦٢ :

يـا من يَحِنُّ إلـــى المـــرا ... بـــع إن رَجعتَ إلى المرابعْ
مَـــوِّنْ عيونَـــك ما استطعـ ... ـت مـــن البحار وأنت راجعْ
فلسوف يُـــدهشك المصـــا ... بُ ، وسوف تُعوزك المدامـــعْ

وليس بالضرورة ان تنتهي القافية بنفس الصوت ، سواء أكان صامتاً أم صائتا ، طالما ان بنية القافية في المقطع الاخير متشابهة ، كما تبينه لنا الابيات التالية للنابغة الذبياني ، [٧] ، ص ١٦٧ :

زعم البوارحُ أن رحلتنا غداً ... وبذاك حدثنا الغراب الاســودُ
لا مرحباً بغد ولا أهلاً به ... إن كان تفريقُ الأحبة في غدِ

فقافية المقطع الاخير في البيت الاول تشتمل على الصائت (ء) في حين انها تشتمل على الصائت (ـ) في البيت الثاني ، وفي كلتا الحالتين يكون الصائت قصيراً ، وهذا هو المطلوب .

تبين لنا هذه الامثلة ما ذكرناه سابقاً من ان مراعاة القافية في نظم الشعر يعتمد على بنية القافية في المقطع الاخير من كل بيت شعر ، وهذه الظاهرة تشكل دعماً اضافياً لتقسيم المقطع الى قسمين كما هو موضح في (٣) أعلاه .

٤ ــ قواعد التقطيع في اللغة العربية :

تشير قواعد التقطيع الى تلك العمليات التي يتم بموجبها تعيين حدود المقاطع التي تتكون منها الكلمات في اللغة . كما ذكرنا في الجزء السابق ، فان نواة المقطع هي الجزء الاساسي منه ، وهي جزء أساسي في المقطع في جميع لغات العالم . وعلى ضوء ذلك ، فان القاعدة الاولى من قواعد التقطيع هي القاعدة التي تعين نواة لكل مقطع في الكلمة . وبموجب هذه القاعدة يتم وضع الصوائت الموجودة في الكلمة في نواة المقاطع التي تتكون منها الكلمة . فلو أخذنا الكلمات **كَتَبَ** ، **كَتَّبَ** ، **وكاتَبَ** ، على سبيل المثال ، فان الخطوة الاولى من عملية تقطيعها الى مقاطع ستكون كما يلي بموجب القاعدة الاولى :

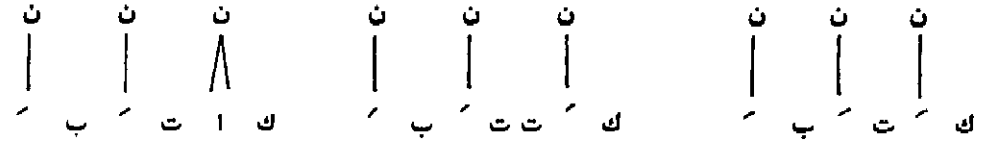

هذه الخطوة تبين لنا ليس فقط الصوائت الموجودة في نواة كل مقطع، بل أيضاً عدد المقاطع في الكلمة إذ إن عدد المقاطع في الكلمة مساوٍ لعدد الصوائت فيها .

القاعدة الثانية من قواعد التقطيع تعين صامتاً استهلاليا لكل مقطع ، اذ كما ذكرنا في الجزء السابق فان الصامت الاستهلالي جزء اساسي من المقطع في اللغة العربية . وبموجب هذه القاعدة يتم وضع الصامت الذي يسبق النواة في الجزء الاستهلالي من المقطع . وعليه فإن البنى أعلاه تصبح كما يلي :

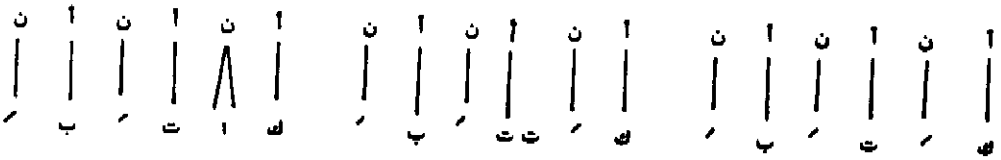

القاعدة الثالثة والاخيرة من قواعد التقطيع في اللغة العربية تعالج الصوامت المتبقية بعد انطباق القاعدتين الاولى والثانية . فاذا بقي صوامت لم يتم تقطيعها بعد الانتهاء من القاعدة الثانية ، تأتي القاعدة الثالثة لتضع هذه الصوامت في الجزء الختامي من المقاطع التي تم إنشاؤها . وفي الامثلة أعلاه ، نلاحظ ان جميع الاصوات في الكلمتين الاولى والثالثة قد تمت معالجتها ، ولم يبق الا الصوت (ت) في الكلمة الثانية الذي لم يتم تعيينه لاي جزء من المقاطع التي تتكون منها الكلمة . هذا الصامت يتم تعيينه للجزء الختامي من المقطع الاول على النحو التالي :

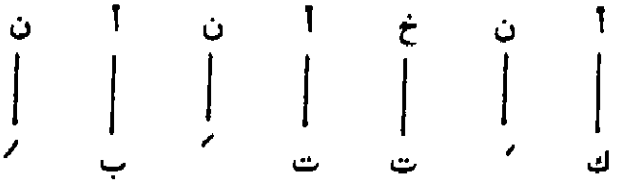

هذه القواعد الثلاث يجب أن تنطبق بالترتيب الذي ذكرت فيه ، أي قاعدة تعيين النواة أولاً ، تليها قاعدة تعيين الجزء الاستهلالي ، ومن ثم قاعدة تعيين الجزء الختامي . أما اذا انطبقت هذه القواعد بترتيب آخر ، فان هذا سيؤدي في بعض الاحيان الى النتيجة الخطأ . فالقاعدة الاولى ، أي قاعدة تعيين النواة ، يجب أن تنطبق في البداية وذلك لان النواة تستعمل كمؤشر يتم بموجبه تحديد مكان الصوامت الاستهلالية والصوامت الختامية في المقطع . فلو حاولنا تطبيق قاعدة تعيين الصامت الاستهلالي قبل قاعدة تعيين النواة ، فان ذلك سيثير بعض التساؤلات التي قد تؤدي الى النتيجة الخطأ . لنأخذ كلمة **مَكْتَبْ** ، على سبيل المثال ، والتي تتكون من الصوامت والصوائت التالية :

م ـَ ك ت ـَ ب

نلاحظ هنا انه لا توجد اية مشكلة بالنسبة للصامت الاول (م) ، اذ سيتم تعيينه للصامت الاستهلالي في المقطع الاول نظراً لانه يقع في بداية الكلمة . ولكن عندما نأتي الى الصامت الثاني (ك) ، سنضطر للاجابة على السؤال التالي : هل سيكون هذا الصامت صامتاً استهلالياً في المقطع الثاني ؟ اذا كانت الاجابة « نعم » فان هذا سيؤدي الى النتيجة الخطأ وذلك لان هذا الصامت لا يقع

مباشرة قبل نواة المقطع الثاني . وسيتم طرح نفس السؤال بالنسبة للصامت الثالث (ت) والصامت الرابع (ب) . وفي حالة الصامت الرابع (ب) فان الجواب لا يمكن ان يكون « نعم » وذلك لانه يقع في نهاية الكلمة ، وبالتالي يجب أن يحتل مكان الصامت الختامي في المقطع الاخير .

ويجب أيضاً أن يتم تطبيق قاعدة تعيين الصامت أو الصوامت الختامية بعد قاعدة تعيين النواة وبعد قاعدة تعيين الصامت الاستهلالي . فاذا حاولنا تطبيق قاعدة تعيين الصوامت الختامية قبل قاعدة تعيين الصوامت الاستهلالية فسوف نتوصل الى النتيجة الخطأ في بعض الاحيان ، خاصة فيما يتعلق بالصوامت البيصائتية ، أي التي تقع بين صائتين . لنأخذ كلمة **كَتَبَتْ** ، على سبيل المثال ، التي تتكون من الصوامت والصوائت التالية :

ك ـَ ت ـَ ب ـَ ت

لا توجد اية مشكلة بالنسبة للصامت الاول (ك) والصامت الختامي (ت) ، اذ ان الصامت (ك) سيحتل مكان الصامت الاستهلالي في المقطع الاول نظراً لانه يقع في بداية الكلمة ، وان الصامت (ت) سيحتل مكان الصامت الختامي في المقطع الاخير ، نظراً لانه يقع في نهاية الكلمة . المشكلة هنا تكمن في تعيين امكنة الصوامت البيصائتية (ت) و (ب) في المقاطع التي تتكون منها الكلمة . فاذا طبقنا قاعدة تعيين الصامت الختامي أولاً ، فان هذه الصوامت قد يتم تعيينها في أمكنة الصوامت الختامية في المقطعين الثاني والثالث ، نظراً لعدم وجود ما يمنع ذلك ، واذا حصل هذا فاننا سنحصل على النتيجة الخطأ ، وذلك لان المقطعين الثاني والثالث سيبدآن الان بصائت ، أي بدون صامت استهلالي ، وهذا مخالف لشروط البنية المقطعية في اللغة العربية . أما اذا تم تطبيق قاعدة تعيين الصوامت الاستهلالية أولاً ، أي قبل تعيين قاعدة الصوامت الختامية ، فان هذه الصوامت البيصائتية ستحتل مكان الصامت الاستهلالي في المقطعين الثاني والثالث ، وهذا ما سيؤدي الى النتيجة الصحيحة .

تقوم قواعد التقطيع الثلاث هذه ، كما رأينا ، بتعيين موقع الصوامت والصوائت في المقاطع التي تتكون منها الكلمة ، ولكنها لا تجمع هذه الاصوات في مقاطع كاملة ذات بنى داخلية مكونة من أجزاء واضحة المعالم . لذلك يجب إضافة قاعدة رابعة تقوم بتعيين بنى داخلية للمقاطع التي تتكون منها الكلمة وفق البنية الداخلية للمقطع المذكورة في (٣) أعلاه . هذه القاعدة تقوم بفرض البنية الداخلية للمقطع المذكورة في (٣) أعلاه على ناتج قواعد التقطيع الثلاث ، وهذا يتضمن جمع النواة والصامت أو الصوامت التي تليها في الجزء الرئيسي الثاني من المقطع وهو القافية . وبناء عليه ، فان ناتج تطبيق هذه القاعدة على الكلمات **كَتَبَ** ، **كَتَّبَ** ، **وكاتَبَ** سيكون كما يلي :

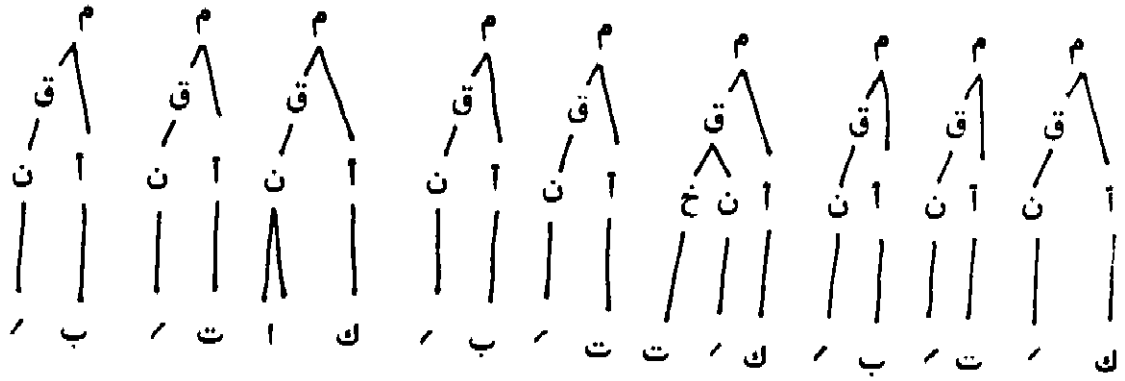

هذا يعني أن **كَتَبَ** تتكون من المقاطع الثلاثة (كَ) ، (تَ) ، و (بَ) ، وكلمة **كَتَّبَ** تتكون من المقاطع الثلاثة (كَتْ) ، (تَ) ، و (بَ) ، وكلمة **كاتب** تتكون من المقاطع الثلاثة (كا) ، (تَ) ، و (بَ) .

وبهذا تنتهي عملية التقطيع في اللغة ، وما ينطبق على هذه الكلمات الثلاثة ينطبق على بقية الكلمات في اللغة دون استثناء ، إذ إن تطبيق هذه القواعد الاربع بالترتيب المذكور أعلاه سيؤدي حتماً الى النتيجة الصحيحة .

٥ ــ الخاتمـــة :

تناول هذا البحث بشيء من التفصيل بعض القضايا المتعلقة بالبنية المقطعية في اللغة العربية من حيث عدد المقاطع وانواعها وتوزيعها في كلمات اللغة ، وبين الدور المهم الذي يؤديه المقطع في تفسير بعض القواعد الصوتية التي يصعب وصفها دون الاشارة اليه كوحدة بنيوية تتوسط ما بين الاصوات التي تتكون منها الكلمات والكلمة نفسها . وتناول البحث أيضاً البنية الداخلية للمقطع وبين انها تتكون من جزئين أساسيين هما الجزء الاستهلالي والقافية ، موضحاً الدور الذي تؤديه القافية في تحديد ثقل (طول) المقطع وفي التمييز بين المقاطع الخفيفة (القصيرة) والثقيلة (الطويلة) . وتناول الجزء الختامي قواعد التقطيع في اللغة العربية التي يتم بموجبها تقسيم الكلمات الى مقاطع ذات بنى داخلية متفقة مع البنية الداخلية الاساسية للمقطع في اللغة العربية . وأني آمل أن يكون هذا البحث مقدمة لابحاث لاحقة تتعلق بخصائص أخرى للمقطع وللدور الذي يؤديه في تفسير قواعد صوتية أخرى لم يتطرق لها هذا البحث .

الهوامش

١ ـــ ليس بالضرورة أن تشتمل المقاطع على صوامت ، ففي اللغة الانجليزية ، على سبيل المثال ، هناك بعض الانواع من المقاطع التي تتكون من صوائت فقط .

٢ ـــ يلاحظ هنا بأن الصائت الذي ادخلته القاعدة الثانية في كلمة اُكْتُبْ هو ضمة وليس كسرة ، وهذا ناتج عن قاعدة تقوم بمماثلة الصوائت والتي بموجبها يتم تحويل الكسرة الى ضمة عندما يكون الصائت الذي يلي الصامت الثاني ضمة . وقد أشار اليها العرب بقولهم « وألف الوصل تعرف بسقوطها من الدّرج ، وبفتح أول المستقبل ، وهي مبنية على ثالث المستقبل ، ان كان الثالث مكسوراً أو مفتوحاً كَسَرْتَ ، وان كان مضموماً ضَمَمْتَ .... » [١] . انظر أيضاً [٢] ، ص ٦٢ .

٣ ـــ تستند بعض المعلومات الاحصائية الواردة في هذا الجزء على دراسة قام بها الباحث حول الانماط المقطعية في اللغة العربية ، وقد اشتملت هذه الدراسة على جميع الكلمات الموجودة في معجم اللغة العربية المعاصرة لمؤلفه هانز فير والتي يزيد عددها على (٤٥) الف كلمة ، [٣] ، [٤] . وقد تم الرجوع ايضاً الى المعجم الوسيط [٨] للتأكد من وجود بعض الكلمات في اللغة العربية الفصحى ومن طريقة لفظها .

المصادر والمراجع :

(وهي مرتبة وفق ورودها في النص)

١ ــ الأنباري ، ابو بكر ، **كتاب مختصر في ذكر الألفات** ، تحقيق د. علي الحمد ، أبحاث اليرموك : سلسلة الاداب واللغويات ، المجلد الثالث ، العدد الاول ، (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م) ، ص ٢٣ .

٢ ــ Wright, W., **A Grammar of the Arabic Language,** (Third Edition), Cambridge : Cambridge University Press, (1977), pp. 62, 15.

٣ ــ Abu—Salim, I., "Syllable Patterns in Standard Arabic : a Quantitative Study," (manuscript), (1987), Yarmouk University, Irbid, Jordan.

٤ ــ Wehr, Hans, **A Dictionary of Modern Written Arabic,** ed. by J. Milton Cowan, (1974), Wiesbaden: Otto Harrassowitz.

٥ ــ Al—Ani, S&D.R. May, " The Phonological Structure of the Syllable in Arabic," in Al—Ani, S. (ed.), **Readings in Arabic Linguistics,** Bloomington: Indiana University Linguistics Club, (1978), p. 117 .

٦ ــ التبريزي ، الخطيب ، **الوافي في العروض والقوافي** ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة (١٩٧٩) ، ص ٧٣ .

٧ ــ عتيق ، عبدالعزيز ، **علم العروض والقافية** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، الصفحات ١٤٦ ، ١٦٢ ، ١٦٧ .

٨ ــ أنيس ، د. ابراهيم واخرون ، **المعجم الوسيط** ، الجزئين الاول والثاني ، الطبعة الثانية ، القاهرة (١٩٧٢) .